Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.23
البند 10(هـ) من جدول الأعمال

5 March 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22-23 أبريل/نيسان 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية مصر العربية

من أجل

مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية

Document #239996
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع أثيوبيا	4
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	6
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	11
واو –	التنظيم والإدارة	12
زاي –	المبررات الاقتصادية	13
حاء –	المخاطر	14
طاء –	الأثر البيئي	14
ياء –	السمات الابتكارية	14
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**15**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**15**
الملحق		**17**
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		

APPENDIXES الذيـــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA -EGYPT

الأول – البيانات القطرية – مصر

2 II. COUNTRY PROTFOLIO OF IFAD LOANS

الثاني – الحافظة القطرية لقرض الصندوق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

7 IV. QUANTITATIVE INPUTS, TARGETS AND KEY PROJECT FACTORS

الرابع – المدخلات الكمية والأهداف وأهم عناصر الصندوق

8 V. SUMMARY COST AND FINANCING TABLES

الخامس – الهيكل التنظيمي

9 VI. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

السادس التنظيم والإدارة

15 VII. FINANCIAL AND ECONOMIC ANALYSIS

السابع التحليل المالي والاقتصادي

معادلات العملة

وحدة العملة	=	الجنيه المصري
1.00 دولار أمريكي	=	4.25 جنيه مصري
1.00 جنيه مصري	=	0.24 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 فدان	=	0.42 هكتار
1 هكتار	=	2.28 فدان

السنة المالية

لحكومة جمهورية مصر العربية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

عمليات الصندوق الجارية حاليا في مصر

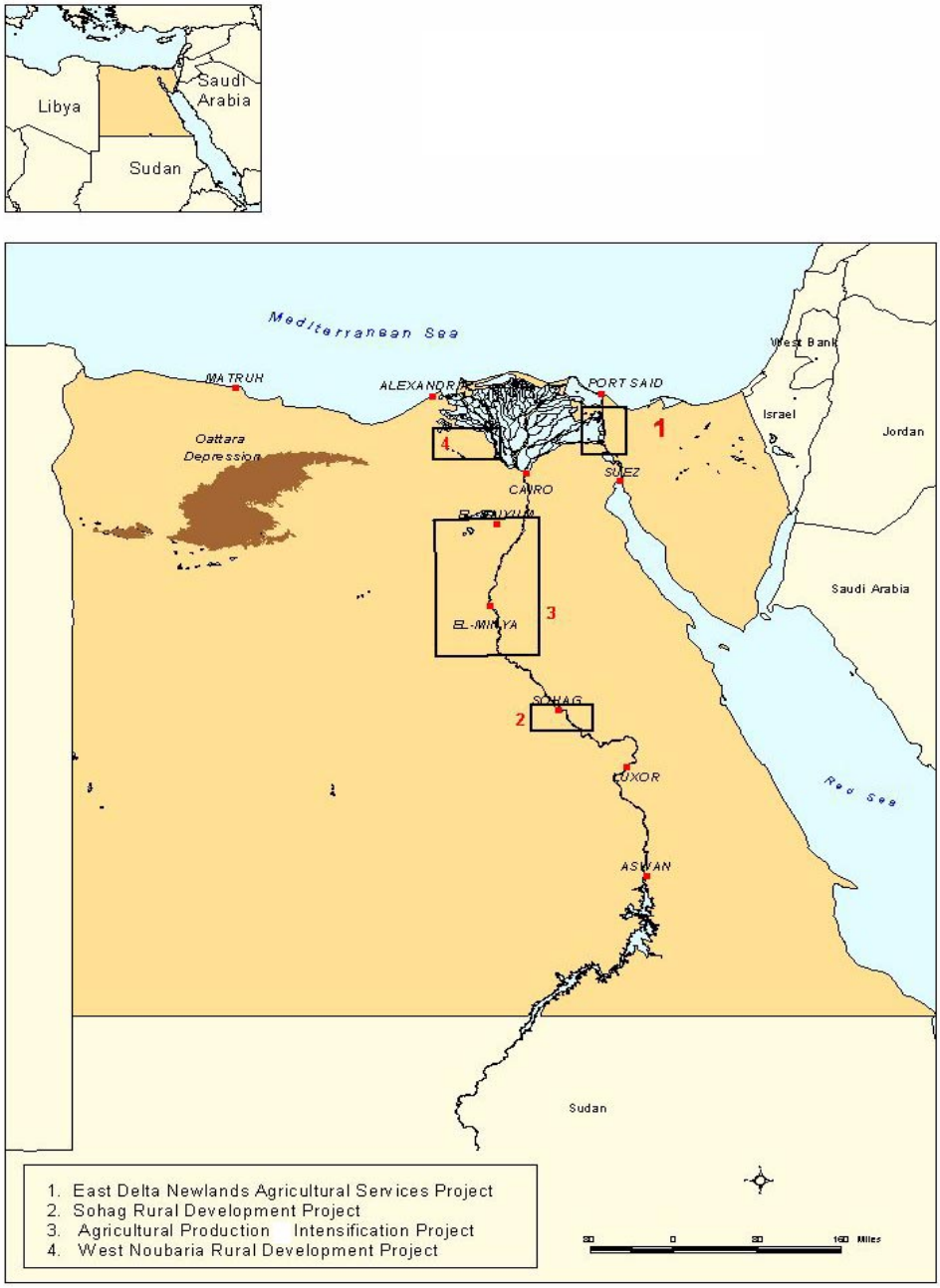

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة منطقة المشروع

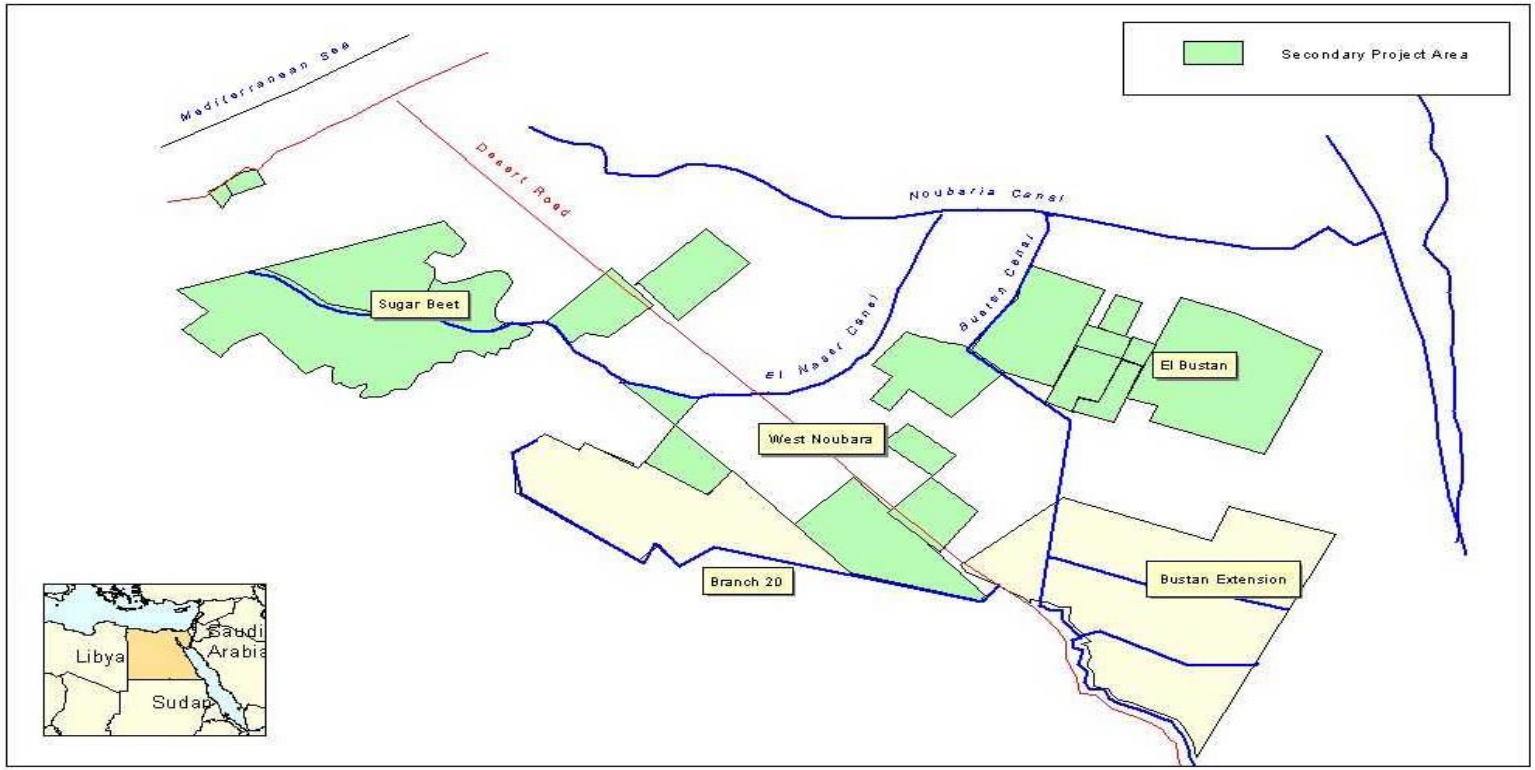

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مصر العربية

مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الجهة المقترضة:	جمهورية مصر العربية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة وإصلاح الأراضي
التكلفة الكلية للمشروع:	54.75 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	14.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 18.48 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
الجهتان المشتركتان في التمويل:	المرفق الإيطالي لمقايضة الديون منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
قيمة التمويل المشترك:	المرفق الإيطالي لمقايضة الديون: 30.13 مليون دولار أمريكي منظمة الأغذية والزراعة: 0.40 مليون دولار أمريكي (من خلال برنامج التعاون التقني)
مساهمة الجهة المقترضة:	5.54 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.20 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ المشروع موجه أساسا إلى مجموعة تتكون من 780 16 أسرة تقريبا من أسر صغار المزارعين. وتضم هذه المجموعة مستأجري "الأراضي القديمة" التي انتهت عقود إيجاراتهم، وعوضوا مؤخرا بحيازات من الأراضي الصحراوية المستصلحة حديثا أو "الأراضي الجديدة"، مساحة كل منها هكتارا واحدا. وتضم المجموعة المستهدفة الثانوية ما يقرب من 400 19 أسرة تضم صغار المزارعين وشباب العاطلين، التي استقرت قبل عام 1996 في حيازات من الأراضي الصحراوية المستصلحة مساحة كل منها هكتارين.

لماذا هم فقراء؟ يمثل المستوطنون من صغار المزارعين/العاطلين في الأراضي الجديدة فئات اجتماعية تم اختيارها بسبب فقرها وعدم امتلاكها لأي أراضي، وهم يجلبون فقرهم معهم إلى مناطق الاستيطان الجديدة. فالمجموعة المستهدفة الأساسية فقيرة لأن أفرادها فقدوا وسيلة حياتهم الأولى، وكان عليهم أن يتخلصوا من ماشيتهم وأصولهم الأخرى وأن يتحملوا تكاليف إضافية لكي ينجحوا في عملية التحول. وكان عليهم في بعض الحالات أن يتركوا عائلاتهم خلفهم وأن يفتحوا بيتين وهم يسعون إلى الاستقرار. وفي أسوأ الحالات، كانت العائلات التي استقرت مبكرا تكاد تكون معدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء المستوطنين يعانون بسبب سوء المساكن وبسبب الخدمات الاجتماعية الأساسية المتهالكة، لاسيما في مجال التعليم والصحة. أما أعضاء المجموعة المستهدفة الثانوية فهم فقراء بسبب صغر سنهم نسبيا ولأنهم يدخلون مرحلة النضج دون أي خبرة سابقة ملموسة في مجال العمل أو الكسب أو الفلاحة. ويتراجع فقر هؤلاء الناس بمرور الوقت مع زيادة الإنتاجية الزراعية ومع التنمية الاقتصادية وفرص العمل التي يمكن الاعتماد عليها بصورة متزايدة في القرى التي أنشئت. ومع ذلك، فإن هناك بعض المعوقات مثل صغر مساحة الحيازات، وضعف قدرة الأراضي، ونقص المعرفة بتقنيات الزراعة في الصحراء، وارتفاع تكاليف المعيشة والتشغيل، ومشكلات تسويق الإنتاج، وعدم وجود مرافق اجتماعية، ونقص الخدمات والائتمان، وكلها أمور تتضافر معا لزيادة الفقر وإطالة أمده في الأراضي الجديدة.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ في منطقة المشروع الأساسية، سيعمل المشروع على تحسين الإسكان والمرافق الاجتماعية، وسيتيح للمستوطنين الذين جاءوا من الأراضي القديمة، والذين لم يتعودوا على زراعة الصحراء، التقنيات الكثيرة لزراعة الصحراء التي وضعت وطبقت في نظام البحوث الزراعية المصرية طوال السنوات الخمسين الماضية. وفي منطقة المشروع الأساسية والمنطقة الثانوية، سيساند المشروع تطبيق أساليب أفضل لإدارة المياه في المزراعة. إذ أنه سيشجع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للإنتاج الزراعي والتسويق، ومجموعة الخدمات والتسهيلات التجارية التي سوف تحتاجها المجتمعات الجديدة لكي تستطيع أن تستمر في العمل وأن تعتمد على نفسها. وسوف يوفر المشروع إرشادات ومعلومات عن التسويق، بالإضافة إلى التحسينات المحدودة التي سيدخلها على البنية الأساسية للتسويق. كما سيسهل المشروع وضع نظام مالي سليم وطويل الأجل، في الوقت الذي سيلبي فيه الاحتياجات الفورية للإنتاج الزراعي وتمويل المشروعات الفردية الصغيرة والمتوسطة.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ ستقدم المساعدات إلى المجتمعات الجديدة لكي تستخدم منهجية الشروق في تحديد احتياجاتها وترتيب أولوياتها بالنسبة للاستثمارات الاجتماعية وأنشطة توليد الدخل، ولضمان مشاركتها في عمليات التنفيذ والتشغيل وصيانة الخدمات المطلوبة. كما سيقدم الدعم للمنظمات القروية عن طريق المحاكاة والتدريب على

التنظيم والاتصال مع الجهات الأخرى التي تقدم خدماتها في مجال التمويل والتسويق الريفي، من أجل تحقيق مصالح أعضائها.

حجم المشروع وتمويله المشترك – تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بمبلغ 54.75 مليون دولار أمريكي (243.16 مليون جنيه مصري) خلال سبع سنوات. أما التكاليف الأساسية فهي 51.35 مليون دولار أمريكي، بينما تقدر الطوارئ المادية والسعرية بنحو 1.13 مليون دولار أمريكي و2.27 مليون دولار أمريكي على التوالي. ويقدر تمويل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ 18.48 مليون دولار أمريكي، أي 33.8% من التكاليف الإجمالية للمشروع. وستساهم أموال مقايضة الديون الإيطالية بمبلغ 30.13 مليون دولار أمريكي (55%)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمبلغ 000 400 دولار أمريكي (0.7%) كمساعدات فنية. وستشمل مساهمة برنامج الأغذية العالمي وضع وتشغيل نظام للتوزيع، بينما ستساهم الحكومة بمبلغ 5.54 مليون دولار أمريكي (10.1%)، والمستفيدون بمبلغ 000 200 دولار أمريكي، أي 0.4% من مجموع تكاليف المشروع.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية مصر العربية
من أجل
مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية مصر العربية بما قيمته 14.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 18.48 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط متوسطة، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية. ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - في مصر أكبر عدد من السكان وثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط. فطبقا لتعداد عام 2000، يقدر السكان بنحو 65 مليون نسمة. ويعيش 95% من السكان فوق 4% فقط من مساحتها. وقد بدأ النمو السنوي في عدد السكان في الانخفاض بصورة مستمرة في السنوات الأخيرة حتى وصل الآن إلى أقل من 2 في المائة.

2 - قامت حكومة مصر بسلسلة من الإصلاحات في منتصف الثمانينات، متبعة سياسات لنقل تخطيط الاقتصاد بصورة شبه مركزية إلى اقتصاد موجه نحو السوق، والانفتاح الاقتصادي. وبدأت آثار التطبيق التدريجي لخلطة مناسبة من السياسات المالية والنقدية تظهر في كثير من العمليات الحكومية. ففي 1999، توقف عجز الميزانية عند 4% من الناتج المحلي الإجمالي. ولولا انخفاض أسعار النفط وتدهور عائدات السياحة نتيجة النشاط الإرهابي، لما تخطى العجز 1% من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا كانت الحكومة قد عدلت تقديراتها لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 1996–2000 إلى 5% تقريبا، فإن هذه النسبة تظل أكبر كثيرا من نسبة 2% في عام 1994. أما التوقعات بالنسبة للفترة 2001–2005 فتضع معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي عند 6% تقريبا. وقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 050 1 دولارا أمريكيا في 1995/1994 إلى ما يقرب من 500 1 دولار أمريكي عام 2000.

3 - وانخفضت نسبة التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك من 16% عام 1995 إلى 3% عام 2000. وقدر البنك المركزي عائدات التصدير في 2000/1999 بنحو 6.4 مليار دولار أمريكي، والواردات بنحو 17.9 مليار دولار

[1] أنظر الذيل الأول لمزيد من المعلومات.

أمريكي، بينما قدر العجز الكلي في الحساب الجاري بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي. وتملك مصر احتياطا كافيا من النقد الأجنبي، يقدر بأكثر من 14 مليار دولار أمريكي، وديون خارجية تبلغ في مجموعها 32 مليار دولار أمريكي تقريبا (بيانات 1999). وتشير أرقام البنك المركزي إلى أن مجموع الأيدي العاملة يصل إلى 18 مليون نسمة تقريبا، منهم 8% تقريبا عاطلين.

4 - والزراعة عنصر أساسي في النسيج الاجتماعي المصري وفي معيشة الأسر الريفية كلها. ففي 1998–1999، ورغم النمو السريع في القطاعات الأخرى من الاقتصاد، ساهمت الزراعة بنسبة 17% في الناتج المحلي الإجمالي، واستأثرت بنسبة 29% من مجموع الأيدي العاملة، و20% من قيمة الصادرات السلعية، وفي مقدمتها القطن والأرز والبطاطس والفاكهة. وخلال العشرين عاما الماضية، أظهرت أدوات السياسات نجاحا ملحوظا، بما في ذلك تحرير أسعار المدخلات والمخرجات وإلغاء النظام الذي فرضته الحكومة على استخدام الأراضي، مع إجراءات مقصودة لزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج. فقد زاد معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي في متوسطه من 2.8% في الثمانينات إلى 3% في التسعينات. وشهد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي نموا مطردا في حدود 8% سنويا بالأسعار الجارية من 1995 إلى 2000. ويبلغ نصيب الفرد من الأراضي المزروعة الآن نحو 0.13 فدان (0.005 هكتار)، وهو من أقل المعدلات في العالم.

5 - والوضع الزراعي غريب، إن لم يكن فريدا من نوعه. فنقص الأمطار تعوضه كميات هائلة من مياه نهر النيل (55 مليار متر مكعب تقريبا في السنة). ولا تمثل الأراضي الصالحة للزراعة (8 مليون فدان) أكثر من 3% من مجموع مساحة البلاد. وتتكون 70% من الأراضي الصالحة للزراعة من "الأراضي القديمة" التقليدية في الوادي والدلتا، بينما تمثل الأراضي التي كانت صحراء في الماضي وتم استصلاحها ("الأراضي الجديدة") 30 في المائة. وعلى مستوى البلد ككل، مازال الري بالغمر هو الغالب. وهناك ضغوط هائلة على الأراضي، فمتوسط الحيازة في أغلب المناطق يقل عن فدانين (0.84 هكتار). وقد انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية خلال الخمسين عاما الماضية أو نحوها، من 0.3 فدان إلى 0.13 فدان في الوقت الحاضر. والمساحات الفردية المزروعة صغيرة، فعدد الحيازات يقترب من 3.5 مليون حيازة. وتمثل الحيازات التي تبلغ مساحتها فدان أو أقل 50% من الحيازات، بينما يملك 84% من المزارعين 50% فقط من المساحات المزروعة. والحيازات المملوكة تمثل أكثر من 65% من جميع الأراضي المزروعة. فالتغييرات التي حدثت في قوانين الملكية والإيجارات في عام 1992 و1998 أعطت الملاك الحق الكامل في إلغاء عقود الإيجار والمزارعة. وقد أدت هذه التغييرات إلى نزوح العديد من الأسر الريفية، التي أصبحت تمثل الآن فئة مهمة من المستوطنين في الأراضي الجديدة، بما فيها منطقة المشروع المقترح للتنمية الريفية غرب النوبارية.

6 - أسفر استصلاح الأراضي الجديدة عن إضافة 2.5 مليون فدان تقريبا إلى مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. وكان التحسن في الإنتاجية الزراعية للأراضي الجديدة المستصلحة منذ السبعينات بطيئا في ظل ظروف صغار الحائزين، كما أن الوقت اللازم للوصول إلى مستويات في الإنتاجية تعادل مستويات التربة الطينية في الوادي والدلتا ستكون طويلة على الأرجح. ولا شك أن غلة المحاصيل أقل بكثير، كما أن اقتصاديات الزراعة ليست مواتية إذا قيست بالأراضي القديمة. فقد زادت غلة المحاصيل على مستوى البلاد زيادة مطردة منذ عام 1987، بنسبة 2% في المتوسط سنويا، وعلى الأخص بالنسبة للقمح والذرة وقصب السكر والخضر، وذلك نتيجة تحسين إدارة المياه والصرف، وتوافر

أصناف جديدة وفيرة الغلة واستخدام كميات كبيرة من المدخلات الزراعية. وعلى مستوى البلاد ككل، فإن غلة المحاصيل تعتبر من أعلى الغلات في العالم. والكثافة المحصولية عالية للغاية، حيث تصل إلى 180% تقريبا على مستوى البلاد ككل، لترتفع إلى 230 في الأراضي القديمة وأكثر من 150 في الأراضي الجديدة.

7 - ويعتبر الإنتاج الحيواني جزءا لا يتجزأ من نظام الزراعة التقليدي في مصر، حيث أنه يكمل إنتاج المحاصيل، بالإضافة إلى أنه يساهم بصورة مباشرة في دخل المزارع وفي تحقيق الأمن الغذائي لأسرته. وعلى النقيض من التحسن الذي حدث في إنتاج المحاصيل، فإن القطاع الفرعي للثروة الحيوانية كان أقل توفيقا في السنوات الأولى لإلغاء الدعم الحكومي، الذي كان يشمل دعم الأعلاف، وتقييد الواردات، وعدم تقديم حوافز للمشروعات الجديدة. ولكن هذا القطاع الفرعي بدأ يستعيد قوته وربحيته.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة[2]

8 - يمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة من عمليات الصندوق في العشرين عاما الماضية كما يلي:

(أ) **تعقيد المشروعات** – توحي القيود التي تفرضها النظم البيروقراطية وصعوبة التنسيق بين الوزارات والوكالات بضرورة أن تكون المشروعات بسيطة في تصميمها، وأن يكون لها هدف واضح وترتيبات جيدة بالنسبة للمجموعات المستهدفة، وتركيز جغرافي دقيق، مع تحديد إجراءات التنفيذ والمسؤوليات عنها تحديدا واضحا؛

(ب) **إدارة الري التشاركي** – أصبح المزارعون يعرفون أن إمدادات المياه المستمرة والموثوق بها هي العامل الأول في نجاح الزراعة، وبدأوا يقرون بصورة متزايدة بضرورة وجود رابطات لمستخدمي المياه، وأن هذه الرابطات يمكن أن تكون فعالة في تمثيل حقوقهم وفي إدارة ري المزارع. ولابد أن تستفيد المشروعات من رابطات مستخدمي المياه، ومن المجموعات المشاركة المماثلة كوكلاء في عمليات التنفيذ وفي تعزيز مراكزهم؛

(ج) **الائتمان** – بإمكان المشروعات أن تكون عوامل مساعدة أو مبتكرة في تقديم الائتمان. فشروط مشاركة المؤسسات المالية والوسطاء الماليين لابد أن توضع بحيث تضمن الالتزام التام وطويل الأجل لهذه المؤسسات. ولابد أن تكون العقود قاطعة وأن يكون هناك مكافأة مالية مجزية في المبادرات القادمة للمؤسسات التي توفر الائتمان؛

(د) **قضايا تمايز الجنسين والتنمية** – هناك حساسيات ثقافية لدى مجتمعات الأراضي الجديدة بحيث ينبغي أن تكون هناك مرونة في تقديم الإرشادات الزراعية والتدريب وغيرهما من الخدمات، حتى يمكن الوصول إلى النساء بصورة فعالة وأن يشاركن في أنشطة المشروع، سواء في مجموعات مختلطة أو منفصلة كما تسمح الظروف والمعتقدات المحلية؛

[2] أنظر الذيل الثاني لمزيد من المعلومات.

(هـ) **النهج المتنوع** – لاشك أن الزراعة وحدها لا يحتمل أن تضمن دخلا كافيا للأسرة وأن تحفز التنمية الاقتصادية الأوسع في مناطق الاستيطان. ولذا، لابد من إيلاء اهتمام بتشجيع المشروعات الفردية الصغيرة غير الزراعية والخدمية التي يمكن أن تساعد في خلق فرص مثلى للعمل، وكسب الدخل، وخلق أعمال جديدة، وتساهم في تخفيف مشكلات التسويق.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع مصر

9 - **سياسة مصر لاستئصال الفقر** – باستخدام خط الفقر المرجعي، وهو 260 جنيها مصريا للأسرة الحضرية في الشهر و203 جنيهات للأسرة الريفية، أشارت التقديرات في عام 1998 إلى أن هناك 27% من السكان، أي نحو 16 مليون نسمة يعيشون في ظل الفقر. ويعيش ثلثا هؤلاء الفقراء (وثلاثة أرباع أشد الناس فقرا) في المناطق الريفية. ويقدر *مؤشر تقرير التنمية البشرية* عن مصر بأن نسبة الفقراء في 1996/1995 كانت 34% في المحافظات الحضرية، بينما كانت تتراوح بين 48% في المحافظات الريفية في الوجه البحري إلى 60% في الوجه القبلي. وتشير التقديرات إلى أن الفقر أسوأ ما يكون في المناطق الريفية في الوجه القبلي.

10 - وفي أحدث دراسة بالمشاركة عن تقدير الفقر في مصر، وهي الدراسة التي أجراها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر مع إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، أشارت الدراسة إلى أن الفقراء أنفسهم ينظرون إلى الفقر باعتباره أكبر من مجرد حرمان مالي. فالفقر يشمل أيضا الوضع الاجتماعي، والسيطرة على الأصول مثل الأراضي، والحصول على مسكن، والخدمات الصحية والتعليمية، والقدرة على العيش في أمان. وهناك احساس قوي لدى الفقراء في مصر بأن الفقر يولد الفقر.

11 - ثم أن الفقر في مصر (كما هو الحال في مناطق أخرى من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) يرتبط ارتباطا عكسيا بحجم المزرعة وارتباطا طرديا بحجم الأسرة، وعدد المعالين فيها (من الأطفال والمسنين على سبيل المثال) والمهنة. ولا شك أن العاملين بأجر وغير المزارعين يتصفون بفقر ملحوظ عن المزارعين. كما أن الفقر يزيد بصورة ملحوظة بين الأسر التي ترأسها نساء. فهذه الأسر الأخيرة تمثل ما يقرب من 20% من مجموع الأسر ولا تحصل عادة إلا على نصف الدخل الذي تحصل عليه الأسر التي يرأسها رجال.

12 - وطبقا لآخر اجتماع عقدته الجماعة الاستشارية لمصر (4–6 فبراير/شباط 2002)، فإن فرص تحقيق أهداف التنمية الدولية بحلول عام 2015 تعتبر فرصا طيبة. ومع ذلك، فإن هناك مجالين يحتاجان إلى اهتمام خاص (أ) تخفيض عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 50%؛ (ب) تحقيق تقدم باتجاه المساواة بين الجنسين وتعزيز مركز المرأة.

13 - والهدف الأول للحكومة الذي أعربت عنه في خطتها العشرينية التي تغطي الفترة 1997–2017، هو تحقيق معدل نمو يقوده القطاع الخاص بنسبة 7–7.5%، لخلق فرص عمل مستدامة والحد من انتشار الفقر.

14 - **الجهات المانحة الرئيسية الأخرى لاستئصال الفقر**[3] – يمكن تفسير استراتيجية الحكومة الإيطالية فيما يتعلق باستخدام أموال مقايضة القروض بأنها مكملة بالضرورة ومساندة لجهود الحكومة المصرية في تنفيذ رؤية الخطة العشرينية. فالاهتمام الأول لمؤسسة التعاون الإيطالية هو أن تضمن توازن المشروعات المعتمدة لتمويل مقايضة الديون من حيث الموقع والمبلغ، وأن يكون لها ما يبررها من حيث مساهمتها في تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية.

15 - **استراتيجية الصندوق في مصر** – حددت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المؤرخة في نوفمبر/تشرين الثاني 2000 (والتي ستقدم مع هذا التقرير) الاستراتيجية الجديدة للصندوق، التي تسعى إلى إيجاد تآزر بين خاصية الصندوق وبين الإطار الوطني الذي وضعته حكومة مصر لتخطيط وتنفيذ سياستها لتخفيف وطأة الفقر في الريف والنهوض الاجتماعي. وقد صمم مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية آخذا في اعتباره هذا النهج. فسوف يستفيد من الإنجازات الماضية بتعزيز نقاط النجاح ومعالجة نقاط الضعف والعقبات في المشروعات التي سبقته. ولا شك أن المشروع السابق، قد أحدث تحسنا في القطاع الاجتماعي، وأنه إلى جانب الاستثمارات في الأصول والمؤسسات الإنتاجية، أحدث تحسنا لا شك فيه في ظروف المستوطنين بشكل عام وظروف النساء بشكل خاص. ثم أن التحسن الملموس في نوعية الحياة كانت له قيمته المضافة في زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة فرص إقامة مستوطنات دائمة، وخلق ديناميات حقيقية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى زيادة فرص تعزيز مركز المرأة. أما نقاط الضعف التي ينبغي القضاء عليها فتشمل نقص المشاركة الملموسة للمستفيدين من خلال المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، ونقص التركيز المناسب على تنويع الدخل باعتباره جزءا هاما من استراتيجية المشروع لكي يقضي المشروع على الآثار السلبية لعناصر التسويق ويتيح فرصا جديدة لمصادر إضافية لدخل الأسرة، ونقص الجهود للتعلم من أشكال التدخل الجارية للجهات المانحة الأخرى وتنسيق هذه الجهود، مثل مشروع التنمية والتدريب التعاوني المشترك بين منظمة العمل الدولية والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (الموجه أغلبه نحو النساء) ومشروع تنمية قطاع الأغذية الذي ينفذه الاتحاد الأوروبي، ومبادرة هولندا لتشجيع إدارة المياه بالمشاركة.

الجزء الثاني– المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

16 - تغطي منطقة المشروع الأساسية نحو 000 56 فدان (520 23 هكتارا) وتتكون من منطقتين لاستصلاح الأراضي في النوبارية، هما "توسع البستان"، ومساحته 810 27 فدادين (680 11 هكتارا)، و"الفرع 20" ومساحته 190 28 فدانا (840 11 هكتارا). وتقع هاتين المنطقتين على جانبي الطريق الصحراوي الموصل بين القاهرة والإسكندرية على بعد 90 كيلومترا تقريبا جنوبي الإسكندرية. وتمثلان أخر مناطق الأراضي الجديدة في هذا الجزء من مصر المفتوحة لإقامة المستوطنات، حيث كانت قبل ذلك جزءا من الصحراء الغربية. ونظرا لاستمرار حاجة المستوطنين إلى الدعم في هذه المناطق، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوفير الائتمان، وإقامة المؤسسات والخدمات

[3] أنظر الذيل الثامن لمزيد من المعلومات.

المتصلة بالتسويق، فقد اقترح أن تصمم الأنشطة ذات الصلة في برنامج التنمية الريفية غرب النوبارية بحيث تخدم مناطق المشروع السابق أيضا. وعلى هذا الأساس، فإن المشروع السابق للخدمات الزراعية في الأراضي الجديدة سيمثل منطقة مشروع ثانوية لمشروع التنمية الريفية غرب النوبارية.

17 - ويتكون السكان المستهدفون في منطقة المشروع الأساسية من 780 16 أسرة تعيش في 19 قرية. ويشمل ذلك المزارعين النازحين من الأراضي القديمة (66%) والمستوطنين الجدد (34%). أما عدد السكان المستهدفين في منطقة المشروع الثانوية فهو 400 19 أسرة، منها 82% من الشباب الذين كانوا عاطلين من قبل. وبذلك يبلغ مجموع عدد السكان المستهدفين في منطقتي المشروع الأساسية والثانوية نحو 180 36 أسرة، أو 000 228 شخص.

باء - أهداف المشروع ونطاقه[4]

18 - الهدف العام للمشروع هو الارتفاع بمستوى معيشة السكان المستهدفين عن طريق زيادة واستدامة النشاط الاقتصادي وزيادة اعتماد المجتمع على نفسه. وسوف يتحقق هذا الهدف العام عن طريق: (أ) تحقيق التجانس الاجتماعي وخلق احساس بالمجتمع المحلي في القرية؛ (ب) الحصول على خدمات الدعم الضرورية للحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة عادلة وموثوق بها؛ (جـ) الزراعة المتنوعة والمربحة القائمة على استخدام المياه بطريقة أكثر كفاءة؛ (د) إيجاد ترتيبات للاعتماد على الذات في توريد خدمات ائتمانية فعالة يسهل الحصول عليها؛ (هـ) تنويع وتعزيز الاقتصاد المحلي بما يؤدي إلى نهوض الاقتصاد على مستوى البلد.

جيم - عناصر المشروع

19 - سيتم تنظيم استثمارات المشروع حول خمسة عناصر أساسية.

20 - **تنظيم المجتمع المحلي وتنميته:** وهو العنصر الذي سيوجه نحو تعزيز المؤسسات الاجتماعية في مستوطنات منطقة المشروع، وإدخال عمليات التخطيط والتنمية القائمة على المشاركة، وتشجيع الاحساس بالمجتمع المحلي والاعتماد على الذات بين المستوطنين، بما في ذلك إقامة البنى الأساسية للمجتمع المحلي. أما التعامل على مستوى المجتمع المحلي فسيقوم على مبادئ التنمية بالمشاركة. وستدخل تحسينات على عمليات إقامة المساكن بتكاليف زهيدة، مع إدخال الخدمات اللازمة لهذا المجتمع المحلي كالصرف الصحي والتخلص من القمامة. وسيتم تحديد الاستثمارات اللازمة للبنى الأساسية الاجتماعية الأخرى التي تحتاج إلى تمويل، عن طريق عملية تشاورية في القرى. كما سيمول المشروع حصص الأغذية الأساسية لنحو 925 2 أسرة استوطنت منطقة المشروع مؤخرا. وستحصل هذه الأسر على حصص لمدة أربع سنوات، مساهمة في تأمين حياتها أثناء عملية إنشاء المزارع.

21 - **العمليات الفنية**، وهي عبارة عن فريق صغير من الموظفين المتخصصين في وحدة إدارة المشروع وعلى مستوى المناطق، لدعم العدد المتزايد من المرشدات والمرشدين الزراعيين الموجودين في القرى. وسيقوم هؤلاء

[4] أنظر الذيل الثالث لمزيد من المعلومات.

المرشدين والمرشدات بإسداء المشورة إلى صغار الحائزين فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، كما سيعالجون قضايا إدارة المياه. وسيكون هناك تركيز على تدريب المزارعين وعلى تدريب الموظفين الفنيين أيضا. وسيتجه التدريب نحو إقامة مؤسسات زراعية قوية من الناحيتين المالية والفنية ، تسمح باستغلال الموارد المتاحة على الوجه الأمثل، وتصل بعائد الاستثمار الزراعي إلى أقصى حد ممكن. وستقوم برامج العمل التي يرعاها المشروع على أساس نتائج العملية التفاعلية على مستوى القرية. وسيكون هناك عدد محدود من تجارب تطبيق التكنولوجيا، وستبرم عقود مرتبطة بذلك للخدمات الفنية مع منظمات بحوث مناسبة لها خبرتها، كلما نشأت الحاجة إلى ذلك. كما سيتم تشكيل رابطات المنتفعين بالمياه وتدريب أعضائها على الجوانب الإدارية والفنية لإدارة المياه. كما أن أوضاع الصرف في حقول "توسع البستان" و"الفرع 20" مسألة تثير القلق، وسوف تدرس بمجرد البدء في المشروع من خلال منحة مقدمة من برنامج التعاون الفني في منظمة الأغذية والزراعة. ويجري الآن عمل ترتيبات لإبرام اتفاقية تعاون بين المشروع وبين برنامج إدارة الري بالمشاركة (وافق عليها الصندوق مؤخرا) ويشارك الصندوق في تمويلها مع حكومة ألمانيا (مركز الأغذية والتنمية الريفية والبيئة في المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية) وإيطاليا (الإدارة العامة للتعاون الإنمائي، وزارة الخارجية) وينفذها المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط.

22 - **دعم عمليات التسويق**، وهو ما سيركز على التسويق الزراعي بهدف زيادة الوعي وزيادة فرص الحصول على معلومات السوق بين السكان المستهدفين، وتحسين عمليات مراقبة الاقتصاد الزراعي ومعلومات السوق والاستفادة منها، وتيسير اتصالات المزارعين بالشركاء من القطاع الخاص في سلسلة التسويق ذات الصلة، وتدريب الموظفين الميدانين والمزارعين على أهمية الاستجابة لاحتياجات السوق.

23 - **تيسير الائتمان وتنمية المؤسسات**، والذي يهدف إلى زيادة فرص حصول السكان المستهدفين على الائتمان اللازم للاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية (ما يتعلق منها بالزراعة وغير الزراعة) بزيادة كفاءة عملية صرف القروض في إطار هيكل سليم اقتصاديا وقادر على البقاء. ويشمل ذلك إدخال تحسينات على كفاءة الإقراض وترتيبات القروض، وتقدير القروض نفسها ومراقبتها. وستتم إقامة صندوق ائتمان متجدد، مع قيام أحد المصارف بإدارة عمليات الصرف نيابة عن المشروع، على أن يتم اختيار هذا المصرف من خلال عملية تنافسية. وستكون التدفقات على هذا الصندوق كافية لتغطية احتياجات المشروع الائتمانية (صافي التسديدات) التي تقدر بنحو 14.08 مليون دولار أمريكي. ولا شك أن تحسين فرص الحصول على ائتمان سيتيح الفرصة لتنويع المشروعات في منطقتي المشروع الأساسية والثانوية. كما أن التدريب على إنشاء وإدارة مشروعات صغيرة سيكون متوافرا. وستقدم القروض إلى المستفيدين من المشروع من خلال مؤسسات ائتمانية تعمل بالتجزئة مثل المنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، وجمعيات المزارعين. وسيتم اختيار هذه المؤسسات بطريقة تنافسية طبقا لتخصصاتها العملية. كما سيتم إبرام اتفاقية فرعية بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وبين المصرف الوسيط، تحدد معدلات الإقراض وآليات الاختيار، وكذلك ضمانات المخاطر.

24 - إدارة **المشروع** ستكون مسؤولية وحدة شبه مستقلة لإدارة المشروع مقرها مدينة النوبارية. وسيرفع مدير المشروع تقاريره إلى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي عن طريق نائب الوزير لاستصلاح الأراضي الذي سيكون مسؤولا عن عمليات النظم وإدارتها. وستكون هناك مجموعة لخدمات الدعم ومجموعة أخرى للإدارة الفنية تساعدان

مدير المشروع. وفي مقدمة مهام وحدة إدارة المشروع إقامة نظام لمعلومات الإدارة والمحافظة عليه، كأساس لحسن تشغيل المشروع طبقا لاتفاقيتي القرض والتمويل، ولتقييم تأثير المشروع دوريا بالنسبة لأهدافه.

دال – التكاليف والتمويل[5]

25 - تقدر التكاليف الإجمالية لهذا المشروع الذي سيستغرق سبع سنوات بنحو 54.75 مليون دولار أمريكي، منها 17.98 مليون دولار أمريكي، أي 33%، بالنقد الأجنبي. وتمثل التكاليف الأساسية الكلية للمشروع 51.35 مليون دولار أمريكي، مع طوارئ مادية وسعرية قيمتها 1.13 مليون دولار أمريكي و2.27 مليون دولار أمريكي على التوالي. وتمثل التكاليف الاستثمارية 84% من التكاليف الأساسية. ومن بين التكاليف الأساسية المتكررة وقيمتها 8.39 مليون دولار أمريكي، 0.38 مليون دولار أمريكي تكاليف إضافية تتحملها الحكومة لمواصلة تقديم الخدمات الضرورية إلى المجتمعات المحلية في منطقة المشروع بعد إنجازه.

26 - يبلغ التمويل المقترح من جانب الصندوق 18.48 مليون دولار أمريكي، أي 33.8% من مجموع تكاليف المشروع. وتبلغ أموال مقايضة الديون الإيطالية 30.13 مليون دولار أمريكي، أي 55.0% من مجموع تكاليف المشروع. وسوف تساهم منظمة الأغذية والزراعة بمبلغ 000 400 دولار أمريكي (0.7%) من برنامج التعاون الفني لتمويل الأعمال التحضيرية للري والصرف أثناء مرحلة استهلال المشروع. وسوف تمول الحكومة تكاليف تعادل 5.45 مليون دولار أمريكي (10.1% من مجموع التكاليف)، في شكل ضرائب ورسوم أساسا. كما سيساهم المستفيدون بمبلغ يعادل 000 200 دولار أمريكي، أي 0.4 في المائة من تكاليف المشروع الإجمالية، لتغطية تكاليف البنى الأساسية للري ومعداته في المزرعة وصيانة هذه البنى والمعدات.

[5] أنظر الذيل الخامس لمزيد من المعلومات.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
ألف – تنظيم المجتمع المحلي وتنميته					
1 – تعبئة المجتمع المحلي والتنمية الاجتماعية	6.48	5.55	12.03	46	23
2 – إمدادات الأغذية للأسرة	1.87	7.48	9.35	80	18
المجموع الفرعي لتنظيم المجتمع المحلي وتنميته	8.35	13.03	21.38	61	42
باء – التشغيل الفني					
1 – الإنتاج الزراعي	4.20	0.58	4.78	12	9
2 – تنمية الثروة الحيوانية	0.89	0.20	1.08	18	2
3 – إدارة المياه واستعمالها	1.54	1.14	2.68	43	5
المجموع الفرعي للتشغيل الفني	6.63	1.92	8.54	22	17
جيم – عمليات التسويق	1.46	0.60	2.06	29	4
دال – إدارة الائتمان وتنمية المشروعات الصغيرة					
1 – الاعتمادات الائتمانية	14.08	0.00	14.08	-	27
2 – تسهيل الائتمان	1.48	0.47	1.95	24	4
3 – تنمية المشروعات الفردية الصغيرة	0.50	0.21	0.71	30	1
المجموع الفرعي لإدارة الائتمان وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة	16.06	0.69	16.75	4	33
هاء – إدارة المشروع	1.99	0.63	2.62	24	5
مجموع التكاليف الأساسية	34.49	16.86	51.35	33	100
طوارئ مادية	0.55	0.58	1.13	51	2
طوارئ سعرية	1.73	0.54	2.27	24	4
مجموع تكاليف المشروع	36.77	17.98	54.75	33	107

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		الصندوق		مقايضة الديون الإيطالية		منظمة الأغذية والزراعة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية باستثناء الضرائب	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تنظيم المجتمع المحلي وتنميته															
1 – تعبئة المجتمع المحلي والتنمية الاجتماعية	0.70	5.2	8.96	65.8	3.94	29.0	-	-	-	-	13.60	24.8	6.28	6.72	0.61
2 – إمدادات الأغذية للأسرة	0.84	8.9	-	-	8.52	91.1	-	-	-	-	9.35	17.1	7.48	1.87	-
المجموع الفرعي لتنظيم المجتمع المحلي وتنميته	1.54	6.7	8.96	39.0	12.46	54.3	-	-	-	-	22.96	41.9	13.76	8.59	0.61
باء – التشغيل الفني															
1 – الإنتاج الزراعي	1.79	33.3	0.63	11.8	2.95	54.9	-	-	-	-	5.36	9.8	0.65	4.59	0.13
2 – تنمية الثروة الحيوانية	0.27	22.1	0.08	6.9	0.86	71.0	-	-	-	-	1.22	2.2	0.22	0.95	0.05
3 – إدارة المياه واستعمالها	0.28	9.5	0.85	28.7	1.24	41.7	0.40	13.4	0.20	6.8	2.98	5.4	1.26	1.57	0.15
المجموع الفرعي للتشغيل الفني	2.34	24.5	1.57	16.4	5.05	52.8	0.40	4.2	0.20	2.1	9.56	17.5	2.12	7.10	0.33
جيم – عمليات التسويق	0.40	17.5	0.00	0.1	1.87	82.4	-	-	-	-	2.27	4.2	0.65	1.55	0.07
دال – إدارة الائتمان وتنمية المشروعات الصغيرة															
1 – الاعتمادات الائتمانية	-0.00	-0.0	7.78	55.2	6.30	44.8	-	-	-	-	14.08	25.7	-	14.08	-
2 – تسهيل الائتمان	0.56	25.7	0.03	1.4	1.59	72.9	-	-	-	-	2.18	4.0	0.53	1.51	0.14
3 – تنمية المشروعات الفردية الصغيرة	0.07	9.1	0.08	10.6	0.64	80.4	-	-	-	-	0.79	1.4	0.23	0.54	0.01
المجموع الفرعي لإدارة الائتمان وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة	0.63	3.7	7.89	46.3	8.53	50.0	-	-	-	-	17.05	31.1	0.76	16.13	0.16
هاء – إدارة المشروع	0.63	21.7	0.06	2.1	2.21	76.1	-	-	-	-	2.91	5.3	0.68	2.14	0.08
إجمالي الصرف	5.54	10.1	18.48	33.8	30.13	55.0	0.40	0.7	0.20	0.4	54.75	100.0	17.98	35.52	1.25

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

27- ستتم عمليات التوريد طبقا للخطوط التوجيهية التي وضعها الصندوق للبنود الممولة من قرض الصندوق. وسيتم تجميع عمليات توريد المعدات والموارد والمركبات كلما أمكن للاستفادة من فروق الأسعار، وسوف يتم ترتيب ذلك بمعرفة وحدة إدارة المشروع مباشرة. وبالنسبة للشركاء المنفذين (مثل المصرف الوسيط، ومؤسسات الائتمان بالتجزئة وغيرها من المنظمات غير الحكومية)، فسوف تشتري السلع والخدمات بنفسها طبقا للخطوط التوجيهية التي وضعها الصندوق.

28- والأرجح أن يتم ترتيب الأعمال المدنية من خلال عقود صغيرة أو متوسطة، بقيمة تقل عادة عن مليون دولار أمريكي. ومن المستبعد أن تكون هذه العقود جذابة بالنسبة لشركات المقاولات الدولية، ولكنها مقبولة لدى شركات المقاولات الوطنية من خلال مناقصات تنافسية طبقا للقانون المصري. أما عقود توريد السلع الأخرى التي تقدر قيمتها بمبلغ 000 250 دولار أمريكي أو أكثر، فسوف ترسى طبقا للإجراءات الدولية للعطاءات التنافسية. وبالنسبة للعقود التي تزيد قيمتها عما يعادل 000 50 دولار أمريكي أو أقل، فسوف ترسى بحسب الإجراءات المحلية للعطاءات التنافسية. وبالنسبة لتنفيذ عقود قيمتها 000 50 دولار أمريكي أو أقل، سيتعين الحصول على عطاءات محلية من ثلاثة مصادر على الأقل. وهناك مصادر كافية للتوريد في مصر تسمح بالشراء المحلي.

29- وسيصرف قرض الصندوق خلال سبع سنوات. وسيتوافر جزء من حصيلة هذا القرض من خلال حساب خاص لتمويل جزء من المصروفات المتفق عليها. وسيفتح هذا الحساب الخاص في مصرف يتعامل بالعملات الأجنبية ويكون مقبولا لدى الصندوق. ونظرا للتفاعل المتوقع بين تدفقات أموال مقايضة الديون الإيطالية واستخدام أموال قرض الصندوق، فإن المبلغ المخصص للحساب الخاص سيكون 1.3 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل المتوسط المتوقع للصرف لمدة ستة شهور من عمر المشروع. وسوف يتم صرف أموال الصندوق من هذا الحساب مقابل كشوف إنفاق معتمدة.

30- وبالنسبة لأموال مقايضة الديون الإيطالية، فلابد من صرفها خلال السنوات الخمس المقبلة طبقا لشروط وأحكام الاتفاقية الجارية بشأن هذه الأموال بين الحكومتين الإيطالية والمصرية. وسوف تبرم مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ولجنة إدارة مقايضة الديون الإيطالية قبل صرف أي مبالغ من أموال مقايضة الديون. ومن بين ما ستتضمنه هذه الاتفاقية، تفاصيل بنود مخصصات ميزانية المبلغ المتفق عليه وهو 000 125 30 دولار أمريكي بحسب كل عنصر، وبحسب حساب الإنفاق، وخطة الصرف كل ستة أشهر. وينتظر أن تغطي هذه المذكرة إجراءات الصرف وكتابة التقارير ومتطلبات المراجعة بما يتفق مع اتفاقية القرض الموقع بين الحكومة المصرية والصندوق.

31- ستحتفظ وحدة إدارة المشروع بحسابات منفصلة وكشوف مالية لكل مصدر من مصادر تمويل المشروع. كما سيحتفظ الشركاء المنفذون بحسابات منفصلة عن الإنفاق على أنشطة كل منهم التي نفذت بتمويل المشروع. وستكون السجلات المالية للإنفاق التي تمر على وحدة إدارة المشروع مطابقة للإجراءات الحكومية التي يرتضيها الصندوق

ولجنة إدارة مقايضة الديون الإيطالية. وسيطبق المصرف الوسيط إجراءاته المالية، بما يتفق وشروط وأحكام الاتفاقية الفرعية. وسيوفر هذا المصرف ملخصات عن الحسابات لعرضها على إدارة المشروع وعلى المشاركين في التمويل. كما ستعد بيانات مجمعة عن حسابات المشروع كل ثلاثة أشهر بواسطة المراقب المالي للمشروع وترسل للعلم إلى المشاركين في التمويل وإلى المؤسسة المتعاونة مع الصندوق. وستتم مراجعة حسابات المشروع المنفصلة التي يحتفظ بها الشركاء المنفذون في كل سنة بواسطة شركة مراجعة خارجية يرتضيها الصندوق. وستقدم وحدة إدارة المشروع الكشوفات المالية السنوية لمراجعتها خلال شهرين من نهاية كل سنة مالية. وستعرض نسخ من الكشوفات المالية المراجعة بعد اعتمادها على المؤسسة المتعاونة مع الصندوق كما جاء في اتفاقية القرض.

واو – التنظيم والإدارة[6]

32 - ستتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المسؤولية الشاملة عن المشروع في مصر، بينما ستتولى وحدة إدارة المشروع – التي سيرأسها مدير مشروع له سلطات تنفيذية – مسؤولية جميع الجوانب المتعلقة بالتنفيذ. وسينفذ المشروع بتوجيهات من لجنة توجيهية وطنية تشكل بقرار وزاري. وسوف تعطي هذه اللجنة توجيهاتها بشأن مسائل السياسات والاستراتيجية بما يتفق مع اهتمامات البرمجة الوطنية، كما ستسهل وتدعم عمل فريق إدارة المشروع. وستوافق رسميا (وتتلقى بالتالي تقارير عن) برنامج العمل والميزانية السنوي المركب للمشروع. وستتكون هذه اللجنة من ممثلين عن الوزارات والوكالات، سواء في المركز أو في منطقة المشروع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والتعاونيات المتعاقد معها.

33 - وسيكون مدير المشروع مسؤولا عن عمليات المشروع اليومية، يساعده في ذلك سبعة مدراء متخصصين. وستتكون وحدة إدارة المشروع من مجموعة لخدمات الدعم ومجموعة أخرى للإدارة الفنية. وستتكون مجموعة خدمات الدعم من مراقب مالي، ومدير إداري، وكبير اقتصاديين (للرصد والتقييم) ومعاونيهم من الموظفين المهنيين. وستتعامل هذه المجموعة مع المسائل المالية والإدارية، وجمع وتحليل معلومات الإدارة، وإعداد التقارير القانونية والتقارير العرضية عن عمليات المشروع. أما مجموعة الإدارة الفنية فستتكون من مدير لتنظيم المجتمعات المحلية وتنميتها، ومدير للعمليات الفنية، ومدير لعمليات التسويق، ومدير لإدارة الائتمان وتنمية المؤسسات، بالإضافة إلى مستشاريهم الأخصائيين. وستكون هذه المجموعة مسؤولة عن أنشطة المشروع الاستثمارية، وستنسق عمليات الشركاء المنفذين، بمن فيهم موردي الخدمات التعاقدية، كما ستقدم الدعم الفني إلى العمليات الميدانية على مستوى المنطقة والقرية.

34 - وستتم المراقبة العامة للمشروع على أساس إطار منطقي (الذيل الثالث) وبرامج العمل والميزانية السنوية. وستكون فترة القياس الأساسية ستة أشهر. وستكون عملية المراقبة موجهة نحو العمل حتى يمكن اتخاذ القرارات بسهولة. وسوف يحدث ذلك على عدة مستويات، ابتداء من مستوى القرية والجمعيات المحلية إلى مستوى المنطقة ووحدة إدارة المشروع. وسوف تستخدم أكثر مؤشرات تحديدا لسير العمل، مثل المؤشرات الموجهة نحو النتائج على المستوى المحلي، مع استخدام مؤشرات أوسع فيما بعد بحسب حاجة نظام معلومات الإدارة.

[6] أنظر الذيل السادس لمزيد من المعلومات.

35 - وبغض النظر عن نجاح مناهج المشاركة في مصر، فإن نقص المشاركة الكافية من جانب المستفيدين في تنفيذ المشروع السابق، كانت احدى نقاط الضعف الرئيسية التي سيعالجها المشروع الحالي. فمنهجية الشروق، التي تنفذ الآن في مشروع مشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي في محافظة سوهاج، ستطبق هنا سواء عن طريق الاتصال المباشر بوكالة شروق أو عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تعمل في منطقة المشروع، مثل كاريتاس أو جمعية الاسكندرية للاقتصاد المنزلي. وينطوي هذا النهج على حملات للتوعية والدعاية، وإقامة اتحادات تمثيلية في القرى لتيسير عملية التخطيط للأعمال المجتمعية، وتشكيل المجتمعات المحلية وتعزيزها، وكذلك تشكيل الجماعات النسائية والجمعيات التي تمثل مصالح المزارعين، والتدريب وبناء القدرات في مجال الإدارة والتنظيم والرقابة المالية والمسائل المدنية.

زاي - المبررات الاقتصادية[7]

36 - سيفيد المشروع أساسا أسر صغار الحائزين، بتحسين المرافق والخدمات الاجتماعية التي تؤثر على حياتهم أكثر من غيرهم، وبتعزيز قدرتهم على التأقلم في معيشتهم بزيادة دخل الأسرة وتعزيز أمنها الغذائي. وسوف تحصل الأسر التي تعيش في القرى والمجتمعات المحلية في القرى المنشأة حديثا على 95% تقريبا من تمويل المشروع. وسوف تستفيد 925 5 أسرة، أي 35% من مجموع الأسر في منطقة المشروع الأساسية، من برنامج إمدادات الأغذية الأسرية. وحيث أن الحصص الغذائية محسوبة على أساس 5 أشخاص في كل أسرة، فإن التوزيع سيشمل نحو 625 29 شخصا. وسوف يرتفع مستوى معيشة 850 4 أسرة عن طريق تحسين المساكن ذات المستوى السيئ. كما ستستفيد جميع القرى التسعة عشرة في منطقة المشروع الأساسية من تحسين الصحة البيئية، نتيجة إدخال شبكات الصرف الصحي والتخلص من القمامة.

37 - وفوائد المشروع التي يمكن قياسها ستأتي أساسا من الاستثمارات في إنتاج المحاصيل والإنتاج المتصل بالثروة الحيوانية، ومشروعات التصنيع الزراعي في المزارع، مما سيؤدي بدوره إلى خلق فرص للعمالة الماهرة وغير الماهرة في منطقة المشروع. كما ستأتي الفوائد من المساعدات التي تقدم إلى المنتجين بسبب الانتباه إلى ربحية المشروعات الفردية الصغيرة وعمليات الزراعة بشكل عام. وسوف يتحقق ذلك عن طريق تشكيلات مختلفة من زيادة الإنتاجية، وتقليل خسائر ما بعد الإنتاج، وحسن انتقاء المشروعات وتركيبة الإنتاج، وتحسين جودة الإنتاج، وانتقاء المنتجات التي يتم تسويقها كمساهمة في القيمة المضافة، وزيادة كفاءة التفاعل بين المنتجين وسلاسل التسويق. وقد بينت ميزانيات المحاصيل زيادة صافية لا تقل عن 41% في إنتاج الفول الشتوي وزيادة أقصاها 64% في البرسيم الشتوي. وسيتم إدخال الحمضيات كمحصول جديد، ينتظر أن يعطي محصولا عند تمام نضجه في حدود 10 أطنان للفدان. وينتظر أن يزيد الهامش الكلي للعمل بالنسبة للمحاصيل الشتوية بما يتراوح بين 59% و190% والعائد الكلي لهذا العمل بما يتراوح بين 18% و94%. وبالنسبة للمحاصيل الصيفية، فإن الهامش الكلي للعمل ينتظر أن يزيد بنسبة تتراوح بين 64% و74% والعائد الكلي بنسبة تتراوح بين 16 – 28% على التوالي.

[7] أنظر الذيلين الرابع والسابع لمزيد من المعلومات.

38 - ويقدر معدل العائد الاقتصادي الكلي للمشروع بنحو 20.1% في الحالة الأساسية، وإذا زادت التكاليف بنسبة 10%، فسيكون معدل العائد الاقتصادي الداخلي 18.5%، أما إذا انخفضت الفوائد بنسبة 10% فسيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل العائد إلى 18.3 في المائة. وإذا تأخرت الفوائد لمدة سنة، فسينخفض معدل العائد إلى 17.2 في المائة. أما إذا زادت التكاليف بنسبة 10% وانخفضت الفوائد بنسبة 10%، فسيكون العائد 16.7%، وأخيرا، فإذا تأخرت الفوائد لمدة سنتين، فإن الفوائد ستنخفض إلى 14.9 في المائة.

حاء – المخاطر

39 - المستوطنون في منطقة المشروع محافظون بطبيعتهم، وبالتالي فهم ليسوا من محبي المخاطر. كما أن لهم تاريخا طويلا من الاعتماد على الحكومة، وهو ما قد يستمر من جانب التصرفات الراسخة في الوكالات الحكومية. واستمرار هذه الاتكالية من جهة، والإبقاء على النظرة الأبوية من جهة أخرى، قد تكون له نتيجة معاكسة على معدلات التقدم في التنفيذ وعلى جودة هذه المعدلات. وسوف يقلل المشروع من هذه التأثيرات بتركيزه على إضفاء الطابع التجاري (سواء في توجيه الإنتاج أو في تقديم الخدمات) وعلى تدريب الموظفين والمزارعين، وعلى وضع موظفي الحكومة والمزارعين وجها لوجه أمام العمل مع الشركاء المنفذين في القطاع الخاص وفي قطاع المنظمات غير الحكومية.

طاء – الأثر البيئي

40 - صنف مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية ضمن فئة المشروعات "باء". ويهدف المشروع إلى تحقيق إنتاج زراعي (محاصيل وإنتاج حيواني) مستدام في الأراضي المستصلحة، عن طريق استخدام المياه بكفاءة. وكانت منطقة المشروع من قبل أراضي صحراوية غير مستغلة. وقد تثور بعض الاعتبارات البيئية الثانوية أو غير المباشرة بسبب الطاقة الإضافية اللازمة لرفع المياه من النيل إلى منطقة المشروع. ومع ذلك، فإن منطقة المشروع تمثل أقل من 10% من إجمالي المنطقة الشاملة التي تروى بقنوات تغطي منطقة غرب النوبارية بأكملها. وفي هذا الإطار، يمكن تجاهل التأثيرات البيئية الإضافية للمشروع. فعملية استصلاح الأراضي وما سيترتب عليها من قدرة المنطقة على دعم الزراعة ستحسن بدرجة ما من الظروف البيئية الصعبة السائدة لولا ذلك، مما سيسمح للمستوطنين القادمين (من الشبان العاطلين، ومستأجري الأراضي النازحين، والعمال المعدمين من قبل) بأن يحصلوا على وسيلة للعيش كانوا سيحرمون منها لولا هذا المشروع.

ياء – السمات الابتكارية

41 - قررت حكوما إيطاليا بموجب مبادرة روما الألفية، أن تلغي جزءا من الديون الرسمية على مصر، باعتبارها من الدول المدينة متوسطة الدخل. وفي مقابل ذلك، التزمت مصر بتخصيص المقابل المحلي للدين الملغي لدعم المشروعات التي تستهدف تخفيف وطأة الفقر والنهوض بالأمن الغذائي بين فقراء الريف. ولهذا الغرض، وقعت اتفاقية بين الحكومتين الإيطالية والمصرية في 19 فبراير/شباط 2001 كخطوة أولى في مبادرة لتعبئة أموال مقايضة الديون الإيطالية واستخدامها كلها في تخفيف وطأة الفقر الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية هو أول مشروع تنطبق عليه جميع شروط مقايضة الديون الإيطالية وتوافق

لجنة إدارة هذه الديون على المشاركة في تمويله. وتيسيرا لتنفيذ المشروع، سيتم إبرام اتفاقية تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر ولجنة إدارة مقايضة الديون الإيطالية لتحديد إجراءات الصرف، وكتابة التقارير والمراجعة، والرصد والتقييم، وتقدير النتائج. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإشراف على هذا المشروع باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق، بالإضافة إلى أنه ستكون هناك بعثات متابعة منتظمة من جانب الصندوق.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

42 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية مصر العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ومرفق موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها.

43 - وجمهورية مصر العربية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

44 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

45 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مصر العربية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة عشرة مليونا وستمائة ألف (14 600 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 يوليو/تموز 2022 ، وأن يتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

ملخص أهم الضمانات التكميلية الواردة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنه

(انتهت المفاوضات في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2001)

1 – بدأت حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد باسم "الحكومة")، وحكومة الجمهورية الإيطالية مفاوضات بشأن اتفاقية مقايضة الديون الإيطالية في 19 فبراير/شباط 2001. وقد وافقت لجنة إدارة مقايضة الديون الإيطالية (المشار إليها فيما بعد "باسم لجنة إدارة مقايضة الديون الإيطالية") التي شكلت بمقتضى هذه الاتفاقية، على أن تقدم أموال مقايضة الديون الإيطالية التي تـعادل مبلغ ثلاثون مليونا ومائة وخمسة وعشرين ألف دولار أمريكي (30 125 000 دولار أمريكي) للمساعدة في تمويل المشروع.

2 – تنوي وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إبرام مذكرة تفاهم مع لجنة إدارة مقايضة الديون الإيطالية. وتحتوي هذه المذكرة على خطة تمويل المشروع الشاملة، وبما يتفق مع برامج العمل والميزانية السنوية.

3 – ستوفر الحكومة حصيلة القرض لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بما يتفق وبرامج العمل والميزانية السنوية، والإجراءات المعتادة في مصر بالنسبة للمساعدات الإنمائية من أجل تنفيذ المشروع.

4 – ستخصص الحكومة اعتمادات كافية من الميزانية للمشروع طبقا لبرامج العمل والميزانية السنوية.

5 – ستعيد الحكومة إقراض الأموال المتوافرة والموارد الأخرى المذكورة في برامج العمل والميزانية إلى المصرف الوسيط، طبقا لاتفاقية قرض فرعية تبرم بين الحكومة والمصرف الوسيط لتنفيذ العنصر الخاص بتسهيل الائتمان وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة.

6 – يفتح المصرف الوسيط اعتمادا متجددا ويحتفظ به لإيداع جميع التدفقات العائدة من أصل القرض وفوائده من القروض التي حصل عليها المستفيدون من المشروع والممولة من الاعتماد الائتماني للمشروع. ويتولى المصرف الوسيط – عن طريق مؤسسات الائتمان بالتجزئة والمستفيدين – استخدام الاعتماد المتجدد في مواصلة تمويل إعادة الإقراض طبقا لاتفاقية قرض المشروع.

7 – ستكفل الحكومة المحافظة على استقلالية وحدة إدارة المشروع في تنظيم شؤون المشروع، وخاصة ما يتعلق بمبدأ إضفاء الطابع التجاري واعتماد المشروع في كفاءة تنفيذه على المشاركة والعلاقات التعاقدية بين مؤسسات ووكالات القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة.

8 – ستتكفل الحكومة بأن تكون آليات تقديم الائتمان واسترجاع القرض في عنصر تيسير الائتمان وتنمية أسس المشروعات الفردية الصغيرة، قائمة على أسس مصرفية مقبولة وحكيمة.

9 – لن يتم صرف أي مبالغ للإنفاق منها بمقتضى عنصر تسهيل الائتمان وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة إلى أن يتم الانتهاء من اتفاقية القرض الفرعية المشار إليها في الفقرة 5 أعلاه، بطريقة مرضية للصندوق.

10 – فيما يلي بعض الشروط الإضافية التي تسبق تطبيق اتفاقية قرض المشروع:

ملحق

(أ) يتم تعيين مدير المشروع والعاملين في وحدة إدارة المشروع طبقا لمعايير ترتضيها الحكومة والصندوق؛

(ب) أن تكون اللجنة التوجيهية للمشروع قد شكلت طبقا لمعايير ترتضيها الحكومة والصندوق؛

(ج) أن تشكل لجنة إدارة الائتمان، التي ستدير الاعتماد الائتماني في العنصر الخاص بتسهيل الائتمان وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة، بطريقة ترتضيها الحكومة والصندوق؛

(د) أن يتم تعيين المصرف الوسيط عن طريق عملية تتسم بالشفافية والتنافسية لإدارة الاعتماد الائتماني في عنصر تسهيل الائتمان وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة؛

(هـ) أن تفتح الحكومة حسابا خاصا، وأن تقدم وثيقة تحتوي على نماذج التوقيعات.